

المؤتمر الإقليمي للدول العربية حول التربية ما بعد 2015: تحقيق جودة التعليم والتعلم المستدام للجميع

شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية، 27-29 كانون الثاني/ يناير 2015

الديباجة

- 1- نحن وزراء التربية والتعليم في الدول العربية والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، وممثلي وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات المهنية، والمنظمات العاملة في مجال التربية، فضلاً عن الشركاء الفنيين والشركاء في التنمية، اجتمعنا في إطار المؤتمر الإقليمي للدول العربية حول التربية ما بعد عام 2015 المنعقد في الفترة من 27 إلى 29 كانون الثاني/يناير 2015 في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، بدعوة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ووزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية، برعاية فخامة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، وبالشراكة مع مكتب التربية العربي لدول الخليج ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- 2- نتقدم بالشكر الجزيل لوزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية لقيامها بتسهيل تنظيم هذا الحدث المهم بالنسبة إلى المنطقة واستضافته.
- 3- ولما كنا قد تدارسنا حول التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة، إطار عمل داكار 2000، في الدول العربية، والتحديات التي لا تزال تواجه المنطقة في هذا المجال، أخذين في الاعتبار "اتفاق مسقط" الذي اعتُمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع في مسقط، سلطنة عُمان، في الفترة الممتدة من 12 إلى 14 أيار/مايو 2014، فإننا نؤيد المبادئ والأهداف المحددة في اتفاق مسقط، وكذلك تقرير فريق العمل المفتوح التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن جدول أعمال ما بعد عام 2015 "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر، وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض". ونركز بشكل خاص على الهدف الأساس من جدول أعمال التربية في المستقبل المتمثل في "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030".
- 4- ووعياً بما تمر به بعض دول المنطقة العربية من ظروف استثنائية، وانعكاساتها السلبية على ما حققناه من إنجازات في إطار التعليم للجميع، فإننا نعتمد هذا البيان الذي أُعدّ ليعكس اهتماماتنا وأولوياتنا الإقليمية في جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015.

توجهات الدول العربية

- 5- نؤكد أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان. وهو الأساس لضمان تحقيق الحقوق الأخرى، وشرط أساس للتنمية العادلة والمستدامة والشاملة، وتحقيق الازدهار في الدول العربية. لذا فإننا نتعهد بالعمل معاً في المنطقة العربية، وهي منطقة تتشارك في اللغة والتاريخ والتقاليد الثقافية الغنية والمتنوعة، لتحقيق حق الجميع في التعليم. كما نلتزم مبدأ اعتبار التعليم منفعة عامة وحجر أساس للرفاه والازدهار والمشاركة والتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة.

6- ونقرّ بأنّ بلداننا في هذه المنطقة قد أحرزت تقدماً لا يستهان به منذ العام 2000، في إطار سعيها لتحقيق أهداف التعليم للجميع. لكن يتعيّن علينا جميعاً، نحن المعنيين بالتعليم، بذل جهود إضافية لمواجهة التحديات الناشئة وتلبية المتطلبات الجديدة. كما نؤكد استمرارية صلاحية إطار التعليم للجميع، مع ضرورة إثراء الأهداف الحالية للتعليم للجميع في جدول الأعمال المقبل لما بعد 2015، ليتم الاهتمام بجميع مراحل التعليم مع التركيز على عملية التعلّم، واضعين في الاعتبار النهج التحوّلي والتعليم الجامع والتعلّم مدى الحياة.

7- ويمثّل التحديّ الأبرز الذي يعوّق تقدّم التعليم في المنطقة العربية في عدم الاستقرار الذي يُفضي إلى تفاقم عدم المساواة والفقر والإقصاء والتهميش. إن توفير التعليم النوعي يتأثر سلبياً وبشكل كبير في الدول التي تشهد حالات نزاع وعدم استقرار، وتلك التي تستضيف اللاجئين والنازحين وتعاني تعديّات على الحق في التعليم. ويمثّل حصول اللاجئين والنازحين على تعليم جيد، ضغوطات هائلة على الدول المضيفة، كما يتّضح بالدليل التّأثير السلبى لغياب توفير التعليم للاجئين والنازحين على المدى الطويل. وعلينا أن نعترف بهذه المسائل بوصفها مسائل عابرة للحدود. ويتعيّن بالتالي التعاون من أجل وضع استراتيجيات وبناء شراكات داعمة على الصعيد الإقليمي لمواجهتها.

8- يركّز تعزيز السلام والتنمية المستدامة على توفير تعليم منصف وشامل ذي نوعية جيدة للجميع، لتمكينهم من تحقيق كامل حقوقهم وطاقاتهم الكامنة في المجتمع. ونسعى إلى أن تتّسم نظم التعليم بالمرونة، لتخفيف آثار النزاعات وتعزيز التماسك الاجتماعي والتسامح والسلام. وندعو الأطراف كافة إلى احترام التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان، وسنعمل على تطوير السياسات التي تدعم توفير التعليم النوعي المستدام لجميع الأطفال وغيرهم من المتأثرين في ظروف الطوارئ والأزمات، وضمان التحاقهم في الأنظمة التعليمية من خلال سياسات وبرامج تعليمية خاصة.

المجالات ذات الأولوية للدول العربية

إتاحة عادلة وشاملة للجميع

9- سوف نزيد من جهودنا لتوفير تسع سنوات على الأقل من التعليم النظامي المجاني والإلزامي ذي النوعية الجيدة للجميع بحلول عام 2030، مع الإشارة إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ونحن ندرك أن أسس التنمية البشرية توضع خلال السنوات المبكرة من حياة الأطفال، وبالتالي تتطلب مرحلة الطفولة المبكرة اتباع نهج متكامل للرعاية والتنمية والتعلّم. ويتعيّن بذل جميع الجهود الممكنة في مجال الطفولة المبكرة لضمان جودة المنظومة وزيادة فرص التعلّم من خلال الشراكة المجتمعية والتوعية الأسرية والمعلمين المؤهلين.

10- وملتزم ببذل المزيد من الجهود لتحقيق العدالة والإنصاف والتكافؤ من خلال معالجة جميع أشكال الإقصاء والتهميش والتمييز وأوجه التباين وعدم المساواة، على صعيد الإتاحة واستكمال التعليم في المستويات كافة. وعلينا أن نخطو خطوات جادة لإزالة الحواجز أمام الأشخاص ذوي الإعاقة التي تحول دون حصولهم على الحق في التعليم. وعلى الرغم من أنّ البلدان العربية قد حقّقت تقدماً كبيراً في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، إلا أنّ فروقاً بارزة لا تزال قائمة ضمن بعض البلدان. وسنعمل مع شركائنا لوضع استراتيجيات فعّالة لتخطي الحواجز التي تحول دون تمكين النساء والفتيات من مواصلة تعليمهن. ونؤكد قيمة تعليم المرأة في مجتمعاتنا لتكون مجتمعات منتجة. لذا، فإننا سنسعى لجعل الإنصاف أولوية ضمن سياسات التعليم والتخطيط والإدارة.

11- سوف نقوم بدعم توفير البرامج النظامية وغير النظامية لتعليم وتعلم الشباب والكبار بما في ذلك محو الأمية، بالتعاون مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين كافة.

جودة وملاءمة التعليم والمعلمين

12- ونقر بأن جودة التعليم تمثل الأولوية في المنطقة العربية. لذلك فإنه يتعين تحسين جميع جوانب جودة التعليم وتطويره والاستثمار في السياسات والبرامج والإجراءات ونظم قياس ورصد مخرجات التعليم.

13- وحيث إن جودة التعليم تركز بشكل أساسي على كفاءة المعلمين، فإننا نقرّ بأنه، على الرغم من ازدياد عدد المعلمين المؤهلين الذين يملكون الشهادات والدرجات العلمية، فإنه يتعين توفير تنمية مهنية مستمرة، وتقديم الدعم اللازم لكل المعلمين والمربين وللإدارات المدرسية وأعضاء الهيئات الفنية المساعدة، مع أخذ الممارسات الجيدة في المنطقة بالاعتبار وتبادل المعلومات بشأنها.

المواطنة والتعليم من أجل التنمية المستدامة

14- كما نلتزم إدماج قيم المواطنة والانتماء الوطني والتسامح وقبول الآخر ومهارات القرن الواحد والعشرين ضمن النظم التعليمية في منطقتنا، مع التركيز على المعرفة والمهارات والقيم والممارسات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

15- كما نعيد تأكيد التزامنا بتحسين نظم التعليم المهني والتقني والجامعي، وربط إعداد الشباب باحتياجات سوق العمل، وكذلك توجيههم وإتاحة الفرص أمامهم ليتمكنوا من أن يصبحوا مواطنين منتجين يشاركون في التنمية الشاملة لمجتمعاتهم.

السياسات والآليات الداعمة لبرنامج التعليم ما بعد 2015

16- نظراً لما تمثله البحوث التربوية التجريبية والتطبيقية من أثر في وضع السياسات التعليمية والتنموية لبرنامج العمل لما بعد 2015، ولمواجهة متطلبات الإنصاف والجودة، يتعين علينا دعم مثل هذه البحوث والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات في المنطقة العربية وغيرها. كما أننا نتعهد بالعمل على تطوير أنظمة وطنية شاملة للمتابعة والمراقبة، تنتج دلائل موثوق بها تساهم في وضع سياسات التعليم ونظم الإدارة التربوية.

17- تعدّ أنظمة الحوكمة والإدارة من أهم المجالات التي يجب تحسينها ضمن جدول أعمال ما بعد 2015، لذلك سنعمل معاً على دعم إجراءات المساءلة وتفعيل الدور المجتمعي لترشيد القرارات المتعلقة بالتعليم.

18- سوف نسعى إلى تخصيص الموارد المالية الملائمة بشكل عادل، مع وضع معايير للإنفاق العام على التعليم، تتفق مع المستويات العالمية وتصل إلى 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و/أو 20 في المئة من الإنفاق العام على الأقل. وسنسعى، بالتعاون مع شركائنا الدوليين، إلى تطوير آليات تمكننا من التخطيط بعيد المدى لتوفير خدمات التعليم في حالات الطوارئ.

19- ويتعين علينا ضمان وتفعيل المشاركة المجتمعية في تحديد الاحتياجات التعليمية لفئات المهمشة، وتطوير أساليب ومنهجيات مبتكرة لتحسين الإتاحة والتكافؤ وجودة التعليم.

20- ونطالب منظمة اليونسكو، بالتعاون مع الوكالات المشاركة في التعليم للجميع والشركاء الآخرين لمواصلة قيادة وتنسيق تطوير جدول أعمال التعليم ما بعد عام 2015، وإطار العمل الخاص به. كما نوصي أيضاً بمواصلة اليونسكو لتقديم الدعم التقني لتنفيذ ومراقبة وتعزيز المساءلة لجدول أعمال التعليم ما بعد عام 2015 في المستقبل، بما في ذلك تعزيز أدوات مبتكرة مثل تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، والسعي إلى الحصول على دعم مالي ملائم لمساندة الأنظمة التعليمية التي تعاني تأثير الأزمات والنزاعات في منطقتنا، والاضطلاع بأنشطة ترويجية لدعم التعليم للجميع.

21- نوّك أهمية التنسيق والتعاون بين المنظمات العاملة في مجال التربية والتعليم، وعلى وجه الخصوص، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، وجامعة الدول العربية، والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، في كل ما من شأنه تنفيذ برنامج عمل التعليم لما بعد 2015.

نحو المنتدى العالمي للتعليم وما بعد 2015

22- وإدراكاً منا لما تواجهه منطقتنا من مستجدات وتحديات، كبطء النمو الاقتصادي، والارتفاع في مستويات البطالة، وخصوصاً بين الشباب، فإننا سنسعى إلى ضمان تكامل الأولويات في مجال التعليم ضمن الإطار التنموي الواسع لدولنا، وفي جدول أعمال التنمية الوطنية، وضمان استمرار الدعم السياسي من أعلى المستويات، وتعزيز التعبئة المجتمعية كأمر بالغ الأهمية.

23- لذا نلتزم مواصلة جهودنا في التحضير لمشاركتنا في المنتدى العالمي للتعليم عام 2015 الذي سيعقد في إنشيون، جمهورية كوريا، في الفترة من 19-22 أيار/مايو 2015 وفي متابعة نتائجه.

شرم الشيخ، 29 كانون الثاني/يناير 2015.